Document: TFWG 2018/1/Rev.1
Date: 2 July 2018
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

محاضر الاجتماع الأول
لمجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال

مذكرة إلى السادة أعضاء مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ruth Farrant
مديرة شعبة خدمات الإدارة المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

Lisandro Martin
المدير المؤقت
شعبة سياسة العمليات والنتائج
رقم الهاتف: 2388 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: lisandro.martin@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال – الاجتماع الأول
روما، 4 مايو/أيار 2018

محاضر الاجتماع الأول لمجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال

1- عقد الاجتماع الأول لمجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال بتاريخ 4 مايو/أيار 2018؛ ويرد في هذه الوثيقة موجز للمناقشات التي دارت أثناءه.

2- وسيتم تشاطر هذه المحاضر، كما وافق عليها أعضاء مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال في اجتماعها الثاني، مع أعضاء المجلس التنفيذي في دورته التالية، كما أنها ستشكل أساس التقرير الشفهي الذي ستدلي به رئيسة المجموعة.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الاجتماع

3- شارك في الاجتماع أعضاء مجموعة العمل من الأرجنتين، والكاميرون، وفرنسا، وألمانيا، والهند، وإندونيسيا، وإيطاليا، والكويت، والمملكة المتحدة. كما حضره مراقبون من المجلس التنفيذي من أنغولا، وكندا، والصين، والمكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية (عن طريق التداول بالهاتف) وجمهورية فنزويلا البوليفارية. ومثّل الصندوق في هذا الاجتماع نائب الرئيس المساعد لدائرة العمليات المالية؛ ومديرة شعبة خدمات الإدارة المالية؛ والمدير المؤقت عن شعبة السياسات التشغيلية والنتائج؛ والقائم بأعمال مكتب سكرتير الصندوق؛ وأحد كبار الموظفين القانونيين.

البند 2 من جدول الأعمال: انتخاب رئيس مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال

4- انتخبت مجموعة العمل التي تنتهي ولايتها في أبريل/نيسان 2021 ، ممثلة الأرجنتين رئيسة لها. وبعد اجتماع مع بلدان القائمة جيم، سحبت كل من الكاميرون والهند ترشيحهما للسماح للوصول إلى اتفاق في الآراء على ترأس الأرجنتين لهذه المجموعة. وعند سحبه لترشيحه، أشار ممثل الكاميرون إلى حقيقة أن القائمة الفرعية جيم1 لم تترأس مؤخرا أي لجنة أو مجموعة عمل. وسلط الضوء على الحاجة لضمان التوزيع العادل للفرص المتاحة لترأس الهيئات الفرعية التابعة للمجلس التنفيذي.

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

5- ضم جدول الأعمال المؤقت، الوارد في الوثيقة TFWG 2018/1/W.P.1 سبعة بنود هي التالية:

(1) افتتاح الاجتماع؛ (2) انتخاب رئيس مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال؛ (3) اعتماد جدول الأعمال؛ (4) مسودة برنامج عمل مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال لعام 2018؛ (5) عرض مفهوم وعناصر إطار الانتقال؛ (6) الإجراء المتعلق بوضع مسودات سجلات اجتماعات مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال، والموافقة عليها، وتقاسمها؛ (7) مسائل أخرى.

6- واقترح أحد أعضاء المجموعة النظر في البند (5) قبل البند (4) لضمان أن تستنير مناقشات مفهوم وعناصر إطار الانتقال ببرنامج عمل المجموعة. وتبنى أعضاء المجموعة جدول الأعمال المؤقت، بعد الإشارة إلى التغيير في ترتيب البندين (5) و(4). وسوف يعرض جدول الأعمال النهائي في الوثيقة TFWG 2018/1/W.P.1/Rev.1.

البند 5 من جدول الأعمال: عرض مفهوم وعناصر إطار الانتقال

7- عرضت إدارة الصندوق معلومات عن المواضيع التالية:

(1) المبادئ الرئيسية لنهج إطار الانتقال المستند إلى المفاهيم (الشرائح من 1 إلى 3 عرض بطريقة Powerpoint: بناء عناصر إطار الانتقال)؛

(2) مفهوم التحليل القطري متعدد الأبعاد، بما في ذلك المتغيرات الواردة في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للبلدان المنتقلة (الشرائح من 6 إلى 9 عرض بطريقة Powerpoint: بناء عناصر إطار الانتقال)؛

(3) تسليط الضوء على دراسة التمويل المشترك، بما في ذلك تحسين قياس مساهمات القطاع الخاص والمساهمات العينية (الوثيقة TFWG 2018/1/W.P.4)؛

(4) مفهوم عمليات الإقراض الإقليمية (الوثيقة TFWG 2018/1/W.P.5).

8- وذكّرت إدارة الصندوق بالمبادئ التوجيهية **الثلاثة** لنهج إطار الانتقال: وهي قابلية التنبؤ والاستدامة والشفافية. إضافة إلى ذلك، فقد أعلمت الإدارة مجموعة العمل بأن المسودة الأولى لإطار الانتقال سوف تعرض عليها في اجتماعها الثالث المقرر في 26 يوليو/تموز.

9- وأشار أحد الأعضاء إلى أن فكرة إعطاء المزيد من المرونة لإعداد نهج قطرية مخصوصة، تتناقض بصورة مباشرة مع مبدأ قابلية التنبؤ. وأوضحت إدارة الصندوق بأن أية استثناءات من إطار الانتقال، سوف تعرض في كل الحالات على المجلس التنفيذي للموافقة عليها، وأن المقصود هو تقليص هذه الحالات إلى الحد الأدنى، وعرض مسوغ واضح لمثل هذه الاستثناءات.

10- وأشارت إدارة الصندوق أن العمل الأولي على اتساق شروط الإقراض في الصندوق جارٍ بالفعل، وأن لجنة مراجعة الحسابات أبقيت على اطلاع بكل المستجدات استعدادا للأنشطة المستقبلية لمجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال على تسعير القروض الخاصة بالصندوق.

11- وأما العمل الأولي الذي سيتم عرضه على الهيئات الرئاسية في الصندوق عام 2018، فسيهدف إلى: الاستجابة لطلبات المقترضين؛ وخلق الاتساق مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى؛ وتحديث شروط إقراض الصندوق؛ وجعلها أكثر قابلية للمقارنة مع المؤسسات الأخرى.

12- وفيما يتعلق بمفهوم **التحليل القطري متعدد الأبعاد**، أوضحت الإدارة بأن الدخل القومي الإجمالي وحده ليس بالمعيار الوحيد الذي يقود دعم الصندوق، وأن من شأن وجود تحليل متعدد الأبعاد لتصنيف البلدان ضمن المجموعات أن يسمح للصندوق بتحديد استراتيجيته لهذه البلدان، مشيرة إلى أنه قد توجد تباينات كبيرة ضمن كل مجموعة. وستعمل الإدارة بصورة وثيقة مع الشركاء للتخفيف من خطر الانزلاق مجدداً إلى مجموعات "أدنى".

13- وفيما يتعلق **بالتمويل المشترك**، سلطت إدارة الصندوق الضوء على النتائج التالية لدراسة التمويل المشترك، المدرجة في الوثيقة TFWG 2018/1/W.P.4.

(1) وجود تفاوتات معتبرة ضمن الأقاليم؛

(2) توجه التمويل المشترك المحلي بالسمات القطرية المخصوصة، إضافة إلى مستوى الدخل (أي أن هنالك تناسب طردي مع درجات أداء القطاع الريفي، وتناسب عكسي مع مؤشر الضعف في الصندوق، وتناسب طردي مع حجم المشروعات، حتى بالنسبة للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، حيث يتوقع في العادة وجود التزام محلي أعلى)؛

(3) هنالك تناسب طردي بين التمويل المشترك الدولي وأداء المشروعات.

14- ولاحظت إدارة الصندوق إلى أنه، ومن خلال زيادة الحجم الإجمالي للمشروعات بواسطة التمويل المشترك الدولي، يمكن للصندوق أن ينخرط مع الحكومات لزيادة التمويل المشترك المحلي أيضا.

15- وأكدت الإدارة على أن الصندوق سوف يحسن من كيفية قياسه للتمويل المشترك، وبخاصة المساهمات العينية. ويتم حاليا إعداد مذكرة تقنية عن هذا الموضوع سيتم توزيعها خلال الاجتماع التالي لمجموعة العمل، بناء على طلب أعضائها.

16- كذلك أشارت إدارة الصندوق إلى أن البيانات الخاصة بالتمويل المشترك من القطاع الخاص في عمليات الصندوق محدودة في الوقت الحاضر. مع ذلك تشير البيانات المتاحة إلى أن التمويل المشترك من القطاع الخاص يتراوح بين 5 و 10 بالمائة من تكلفة المشروعات. ومع ذلك، هنالك تحديات في استنباط المبلغ الإجمالي للتمويل المشترك من القطاع الخاص الذي يتبلور خلال التنفيذ على الغالب، والذي قد يؤدي إلى نسبة مئوية أعلى.

17- وأعلمت إدارة الصندوق أعضاء المجموعة بأن مجموعة العمل التابعة للمصارف الإنمائية متعددة الأطراف تطور حاليا تعاريف مشتركة لقياس كل من تعبئة وقياس الأثر التحفيزي لمساهمات القطاع الخاص، الذي يبقى أكثر الأبعاد إثارة للتحديات لجهة القياس.

18- ووافقت الإدارة على طلب أحد الأعضاء للحصول على معلومات إضافية عن انخراط الصندوق مع القطاع الخاص.

19- وسلط أحد أعضاء المجموعة الضوء على أهمية تحديد إدارة الصندوق دوراً رئيسياً للحكومات في تحديد مستوى التمويل المشترك. وينبغي أن يسعى نهج الصندوق إلى تحقيق المواءمة مع الأولويات والسياسات الوطنية لتحفيز الدعم الحكومي. وينبغي تطبيق نفس المبدأ على التمويل المشترك الدولي الذي يتطلب مواءمة مع إجراءات الجهات المانحة. وينبغي أن تشمل هذه المواءمة اللغة والمصطلحات المستخدمة في وثائق المشروعات لتسهيل التفاهم المتبادل. علاوة على ذلك، يتوجب على الصندوق أن يتحرى كيف يمكن له أن يحصل على مكاسب الكفاءة من خلال تجميع التمويل المشترك. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح بعض الأعضاء وجوب أن تركز الاستراتيجية على المهمة المخصوصة للصندوق.

20- وطلب أعضاء المجموعة أن يتم السماح لهم في الاجتماعات المستقبلية بتوفير مدخلاتهم في إعداد استراتيجية التمويل المشترك.

21- وبالالتفات إلى موضوع **الإقراض الإقليمي**، عرضت إدارة الصندوق لمفهوم عمليات الإقراض الإقليمية (الوثيقة TFWG 2018/1/W.P.5)، والتي تمثل إحدى الأدوات الحديثة المقترحة كجزء من النهج.

22- واقترحت إدارة الصندوق أن يأتي تمويل العمليات الإقليمية في فترة التجديد الحادي عشر للموارد من المخصصات القطرية بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في هذه الفترة، بما في ذلك المنح الإقليمية لإجراء تجارب ريادة لبعض الاستراتيجية الإقليمية.

23- وأما بالنسبة للتجديد الثاني عشر للموارد وما بعده، فيمكن للنهج أن يتضمن: نافذة مكرسة للتمويل الإضافي لأغراض العمليات الإقليمية؛ وبرامج فرص استراتيجية قطرية تغطي بلدان متعددة.

24- ومع أن إدخال العمليات الإقراضية الإقليمية حظي بترحيب الأعضاء، إلا أنهم حذروا إدارة الصندوق من صعوبات التنفيذ الناشئة عن التشريعات والأولويات القطرية المختلفة، علاوة على بعض المواضيع الحساسة منها إدارة المياه. وأكد عضوان من أعضاء المجموعة على ضرورة أن تعكس الوثيقة المفاهيمية بصورة أفضل حقيقة أن مهمة الصندوق الجوهرية وقيمته المضافة هما اللذان سيقودان عمليات الإقراض الإقليمية، وأن القطاعات المؤهلة لن تكون عريضة على النحو التي هي عليه في المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

25- وطلب أعضاء المجموعة من إدارة الصندوق التوسع في القضايا القانونية ذات الصلة بالإقراض الإقليمي وغيرها من المظاهر الأخرى لإطار الانتقال. وطلب أحد الأعضاء أن تتوسع الإدارة في التوقعات الخاصة بمكاسب الكفاءة المتأتية عن عمليات الإقراض الإقليمية وفي أي مرحلة ستنبثق؛ نظرا للجهود الأولية الضرورية لتيسير مثل هذه العمليات.

26- وطلب بعض الأعضاء إيضاح كيف يمكن للبلدان أن تستفيد من مخصصاتها بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لصالح العمليات الإقليمية. وأوضحت إدارة الصندوق بأن من بين أساليب القيام بذلك هي تجربة أداة تسمح للصندوق بالبدء بالتمويل المشترك لمشروعات المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وحيث أنه لا يوجد أي آلية متطورة داخليا، فسوف تقوم إدارة الصندوق بالتمعن بالأفكار المطروحة مع أعضاء مجموعة العمل بغية الاستجابة بصورة أفضل لمتطلبات المقترضين.

27- وساد اتفاق قوي في الآراء بين أعضاء المجموعة على أن البرامج الريادية سوف تشكل وسيلة جيدة للصندوق لاكتساب الخبرات في مجال الاقتراض الإقليمي.

28- وفيما يتعلق **ببرامج الفرص الاستراتيجية القطرية**، أكدت إدارة الصندوق مجددا على أهميتها كمستودعات لاستراتيجية دعم الانتقال القطري.

29- ومن بين العناصر الجديدة الهامة التي سيتم إدراجها في التعديل القادم لإجراءات برامج الفرص الاستراتيجية القطرية إدخال تحليل للسيناريوهات القطرية، مما سيسمح بتعديل استراتيجية الصندوق للانخراط مع بلد معين خلال فترة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، إذا اقتضى الأمر.

30- وأخيرا، عبر الأعضاء عن تقديرهم للعرض الشامل للقضايا التي تم تسليط الضوء عليها، وللإعداد الممتاز لهذا الاجتماع.

البند 4 من جدول الأعمال: مسودة برنامج عمل مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال لعام 2018

31- نظرت مجموعة العمل في مسودة برنامج عملها كما هو وارد في الوثيقة TFWG 2018/1/W.P.3. ومن بين التعليقات المثارة التطرق للمواضيع بصورة متسلسلة، بحيث تتم مناقشات عناصر الإجراءات المنقحة

لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية في الاجتماع التالي، وبحيث تتضمن المواضيع الإضافية التي ستطرح للنظر فيها في الاجتماع التالي ما يلي:

(1) مناقشات إضافية عن التمويل المشترك وعمليات الإقراض القطرية، والمذكرة التقنية بشأن آلية الإلغاء والتطبيق المتدرجين (TFWG 2018/1/W.P.6)، التي عرضت على المجموعة قبل الاجتماع الأول ولكنها لم تناقش؛

(2) وإذا سمح الوقت، معلومات عن العمليات غير الإقراضية مثل المساعدة التقنية مستردة التكاليف للبدء بالنقاش بشأنها.

32- كما أُضيف أيضا اجتماع رسمي آخر سيعقد في 18 سبتمبر/أيلول في برامج العمل، مما يجعل العدد الإجمالي للاجتماعات الرسمية للمجموعة خمسة.

33- وأشار أحد الأعضاء إلى المواضيع المشتركة التي تتطرق إليها كل من مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ومجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال، وتساءل عن إمكانية عقد اجتماع مشترك. ووافقت إدارة الصندوق على استعراض جدول أعمال الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها، لتقرير فيما لو كان عقد اجتماع مشترك أمرا محتملا للمجموعتين.

البند 6 من جدول الأعمال: الإجراء المتعلق بوضع مسودات سجلات اجتماعات مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال، والموافقة عليها، وتقاسمها

34- صادقت مجموعة العمل على إجراء وضع مسودات سجلات اجتماعات المجموعة، والموافقة عليها وتقاسمها كما هو منصوص عليه في الوثيقة TFWG 2018/1/W.P.7.

35- واستجابة لتساؤل من أحد أعضاء المجموعة، أوضحت إدارة الصندوق بأن هذا الإجراء ينطبق فقط على محاضر مجموعة العمل لا على إطار الانتقال النهائي بحد ذاته.

36- وشرحت إدارة الصندوق بصورة مفصلة عملية إعداد وثيقة إطار الانتقال. إذ أنه وبعد إتاحة المسودة لأعضاء مجموعة العمل للتعليق عليها أثناء اجتماع مجموعة العمل الثالث في يوليو/تموز، ستضمن النسخ التالية من هذه المسودة التعليقات الواردة من أعضاء المجموعة، وسيتم تشاطرها معهم قبل عرض على النسخة النهائية منها للمصادقة في أكتوبر/تشرين الأول 2018.

البند 7 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

37- لم ترد أي بنود أخرى للنظر فيها أثناء الاجتماع.